

Distr.: Limited
4 March 2014
Arabic
Original: English and Russian



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
الدورة السابعة والخمسون
فيينا، ١١-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤
تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية
عن أعمال دورتها الحادية والخمسين

استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد (العناصر الأساسية
لمفهوم إنشاء مركز موحد للمعلومات عن رصد الفضاء القريب
من الأرض برعاية من الأمم المتحدة وأهم جوانب هذا الموضوع)

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الروسي*

١ - إن المرحلة الجديدة من عمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في إعداد مشروع مبادئ توجيهية لضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد تستلزم تجميع النتائج الأولية للمساعي المبذولة في هذا الشأن والتوصُّل إلى تفاهم مشترك على الأعمال المقبلة. وعلى الرغم مما يكتنف هذا الأمر من عراقيل وعوامل تعقيد حقيقية ومعروفة، فإنَّ من الظواهر الإيجابية التي لا ريب فيها في هذا الشأن أنه قد تسنَّى بوجه عام إرساء الأسس اللازمة لإجراء عمليات استعراض وتحليل واسعة النطاق ورفيعة الجودة للمشاكل التي يلزم النجاح في حلها من أجل تطوير أنشطة الفضاء الخارجي على نحو مستدام في الأمد البعيد. ولقد

* أُتيحت هذه الوثيقة باللغتين الإنكليزية والروسية كورقة غرفة اجتماعات في دورة اللجنة الفرعية العلمية والتقنية الحادية والخمسين (A/AC.105/C.1/2014/CRP.17). وقد استنسخت الصيغتان الإنكليزية والروسية بالشكل الذي وردتا به.



تحقق الهدف الرئيسي المتوخى، وهو دراسة هذا الموضوع دراسة متعمقة. وثمة شواهد متزايدة تدل على قدرة المجتمع الدولي على توليد واستجلاء أفكار جديدة تماما سيكون لها أثر إيجابي هام على تطوير النماذج السلوكية للمشاركين في الأنشطة الفضائية. ومن المهم المحافظة على إيجابية الحوار - على الرغم من الاختلافات التي ما زالت باقية بشأن النهج - مع التركيز على إجراء دراسة دقيقة للجوانب العملية للمسائل قيد النظر. ويجب على اللجنة الفرعية أن تقدم رداً موضوعية على طائفة واسعة نسبياً من المسائل الهامة، تلتزم خلالها بمواقفها البناءة - ويستوى في هذا المسائل التي ناقشتها حتى الآن أو المسائل التي لم تحدد ماهيتها بعد بدقة كافية. ومن ثم، فإن نص مشروع المبادئ التوجيهية، فيما يتصل بعدد من الأحكام التي تتناول في المقام الأول جوانب أمان العمليات الفضائية، سوف يلزم تقييمه من حيث مدى اتصال فئات أحكامه بمجالات العمل المحكومة بمنطق سياسي أكثر تقدماً. وفيما يخص الأمان بالتحديد، بلغت المناقشة بمعنى ما مرحلة دقيقة تتطلب اتخاذ سلسلة من القرارات الحسيفة والمنضبطة بغية هئية الظروف المناسبة لإعداد نموذج حقيقي للتعاون. ولا يبدو أن المخطط الأولي للمبادئ التوجيهية لمعالجة المسائل المتعلقة بالحطام الفضائي والعمليات الفضائية وأدوات دعم التعاون على التوعية بأحوال الفضاء سيحقق طفرة على مستوى السياسات المتبعة في هذا الشأن، لأنه لا يوفر نموذجاً لحل عدد من المشاكل الهامة. فالنصوص التي أعدت حتى الآن، وإن أعطت انطباعاً إيجابياً عموماً، لا تدل بعد دلالة كافية على التوصل إلى فهم لآفاق وآليات التعاون في هذا المجال.

٢- وفي هذا السياق، يلزم القيام بعملية تطوير كامل لفكرة إنشاء مركز موحد للمعلومات المتعلقة برصد الفضاء القريب من الأرض، وهي الفكرة التي عرضت في ورقة العمل المقدمة من الاتحاد الروسي بعنوان "الشروط المسبقة لتعزيز النظر في سبل ووسائل الحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في سياق مسألة استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد" (A/AC.105/C.1/L.338). ويمكن الافتراض بثقة كافية بأن إنشاء كيان من هذا القبيل سييسر تنسيق الجهود المبذولة في إطار نظام موحد ناجح ويمكن التنبؤ به لتبادل المعلومات بشأن الفضاء. وهذا هو الحل الأفضل من جميع النواحي. وبغية مناقشة هذه الفكرة بمزيد من التفصيل، تطرح هذه الورقة فيما يلي العناصر الأساسية لمفهوم إنشاء هذا المركز للنظر فيها.

العناصر الأساسية لمفهوم إنشاء مركز موحد للمعلومات عن رصد الفضاء القريب من الأرض برعاية من الأمم المتحدة (يشار إليه فيما يلي بكلمة "المركز")

أولاً - دواعي الإنشاء

- الحاجة إلى إيجاد وسيلة عالمية لتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات الدولية المهتمة من أجل ضمان استدامة وأمان أنشطة الفضاء في الأمد البعيد، وجمع وتعميم المعلومات بشأن الأجسام الكائنة في الفضاء القريب من الأرض والأحداث الواقعة فيه، وتجميع أكبر رصيد ممكن من المعلومات الموثوقة وتهيئة سبيل مضمون للحصول على هذه المعلومات دون تمييز.

ثانياً - الأغراض والوظائف

- تنظيم وتسيير أعمال مصرف دولي لحفظ بيانات متعددة المصادر بشأن الأجسام والأحداث الفضائية القريبة من الأرض وتحديثها بصفة مستمرة (يشار إليه فيما يلي باسم "مصرف البيانات")؛
- تمكين الجهات المهتمة، التي تقرها الدول والمنظمات الدولية، من التعامل المرخص مع مصرف البيانات لإيداع ما لديها من بيانات واستعمال المعلومات المدخلة لديه بأساليب منهجية موحدة؛
- استحداث قوالب موحدة متفق عليها في أعراف التبادل الدولي للمعلومات من أجل تحديد بنية ومضمون المعلومات المتعلقة بالأجسام والأحداث الفضائية القريبة من الأرض؛
- إنشاء آلية دولية للتعميم الفوري (دون إبطاء) للمعلومات البالغة الأهمية عن الأوضاع الخطيرة في الفضاء الخارجي.

ثالثاً - المسائل التي يمكن معالجتها في إطار لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (بما في ذلك اللجنة الفرعية العلمية والتقنية) ومن خلال القنوات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، في سياق مرحلة التنفيذ الأولية لهذه المبادرة

- تنسيق التسميات الاصطلاحية المنطبقة على المعلومات التي يلزم تخزينها في مصرف البيانات؛

- تحديد الاحتياجات المطلوبة من الأجهزة والبرامجيات التي سوف تستخدم على نطاق المنظومة، مع مراعاة المتطلبات اللازمة لحفظ نسخة احتياطية من البيانات المدخلة لدى المصرف، ولتيسير وصول المستعملين إلى مصرف البيانات على نحو تعددي ومتواصل وكفالة أمن المعلومات؛
- تحديد متطلبات البرامجيات الخاصة؛
- بيان ما تنص عليه القواعد الحاكمة لتبادل المعلومات بين المستعملين ومصرف البيانات من شروط في وصلات تسلم البيانات ووسائط نقلها.

رابعاً - قائمة إرشادية بصنوف المعلومات التي ستودع لدى مصرف البيانات

- معلومات عن إطلاق الأجسام الفضائية (تُقدّم وفقاً للالتزامات المقررة بموجب اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، لعام ١٩٧٥، وعملاً بالتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠١/٦٢، وكذلك المبادئ التوجيهية بشأن الاستدامة الطويلة الأمد لأنشطة الفضاء الخارجي الجاري إعدادها والمزمع اعتمادها)؛
- معلومات عن الحالات المتنبأ بها (المخطط لها) والفعلية لعودة الأجسام الفضائية إلى الغلاف الجوي من المدار القريب من الأرض (المتحكم وغير المتحكم فيها)؛
- معلومات عن الحالات المتنبأ بها لاقتران الأجسام الكائنة في الفضاء القريب من الأرض؛
- معلومات عن حالات تحطم الأجسام الكائنة في الفضاء القريب من الأرض وحوادث التصادم؛
- معلومات عمّا تكتشفه أجهزة رصد الفضاء من أجسام كائنة في الفضاء القريب من الأرض؛
- معلومات عن العمليات المدارية؛
- معلومات عن حالات تعطل المعدات الكائنة على متن الأجسام الفضائية أو ما تتعرض له هذه الأجسام من تأثيرات مجهولة.

خامساً- طريقة نقل البيانات

نظراً للمقياس الزمني للأحداث التي تقع في الفضاء والقدرات التقنية للنظم الراهنة المستخدمة في رصدها، فإن المعلومات ستُقدّمُ حتماً بشيء من التأخير. ويمكن أن تباين الفترة الزمنية الفاصلة بين وقوع الحدث الفعلي في الفضاء وظهور المعلومات المتعلقة به تبايناً واسعاً وفقاً لنوع المدار الذي يقع فيه الحدث، وطبيعة الحدث، وخصائص الأجسام التي تتشكل نتيجة لوقوعه (في حال تشكلها بالفعل) والقدرات التقنية لوسيلة الرصد المستخدمة.

وسوف تُنقل إلى المركز بأسلوب موحد (يعرض التقويمات الفلكية بنظام إحداثي واحد وبالرجوع إلى مقياس زمني واحد) معلومات مدارية عن الأجسام الكائنة في الفضاء القريب من الأرض وتقييمات لدقة تلك المعلومات وذلك بمعزل عن نماذج الحركة الأولية ومحتوى معلومات القياس المستعملة لاستخلاص المعلومات المدارية والأساليب المتبعة للتنبؤ بالحركة المدارية.

ومن المفترض أن توضع قيود معينة على حجم المعلومات وتواتر تحديثها ودقتها الفعلية تملئها مجموعة من الاعتبارات العملية، أولها، ولأسباب موضوعية، ضرورة مراعاة اعتبارات الأمن الوطني.

ولا ينبغي أن تشوب تقديم المعلومات، بأيّ حال من الأحوال، ممارسات غير سليمة تنطوي على نقل معلومات يُعرف أنها زائفة و/أو مضلّة. وعلى كل من يتطوّع بتقديم معلومات إلى مصرف البيانات أن يقتصر على تقديم المعلومات التي يعتبرها هو نفسه أهلاً للتصديق والثقة وفقاً لاشتراطاته ومعاييره الخاصة.

ومن المفترض بالمثل أن من يستعمل معلومات مصرف البيانات هو وحده من يقرر مدى ملاءمتها لأغراضه ومدى إمكانية استخدامها في اتخاذ إجراءات لوقاية العمليات الفضائية من المخاطر التي قد تهدد سلامتها أو التصدي لها (بما في ذلك وضع لوائح تنظيمية وطنية لكفالة أمان العمليات الفضائية وتحديد الاشتراطات المناسبة على الصعيد الوطني وتنفيذ المهام والإجراءات اللازمة في هذا الشأن). وينبغي أن يفترض القانون أن المعلومات المقدمة لا يجوز استخدامها كأسانيد لتحميل من يقدمها بالمسؤولية في حال تعرض المستعمل للضرر بسبب القيام أو عدم القيام بفعل ما بناء على مضمونها. ومن المفترض كذلك أن أيّ نموذج يُتبع في إنشاء المركز وتشغيله ينبغي أن يتضمن ترتيبات تتيح للأمم المتحدة العمل في إطار نظام عام للإبراء المتبادل للذمة.

سادساً- أفكار تمهيدية بشأن البنية الهيكلية للمركز

سوف ينهض مصرف البيانات والبرامجيات المتصلة به على خادومين: خادوم رئيسي ("مخزن البيانات") وخادوم داعم (لتطبيقات المستخدمين). وينبغي تزويد كل واحد منهما بخادوم احتياطي تنسخ فيه جميع المعلومات. ويُربط الخادومان بشبكة معلومات حاسوبية توضع تحت تصرف مُشغّل المركز. وينبغي ضمان أمان تشغيل الخادومين وتحديد ترتيبات الوصول إليهما في إطار سياسة أمنية عامة تُطبق على شبكة المعلومات التي يربط بها الخادومان. وينبغي أن تستند التطبيقات الخاصة بالمستخدمين إلى تكنولوجيايات الانترنت الحديثة باستخدام بروتوكولات مؤمنة لنقل البيانات، مع اتخاذ ترتيبات لتأمين مستويات متباينة للوصول إلى موارد المعلومات (وخصوصاً، مستوى مدير البيانات، ومستوى مدير الأمن والفئات المختلفة لمستويات المستخدمين). ويتولى الموظفون المسؤولون عن شبكة المعلومات الحاسوبية القائمة إدارة عمل المركز بصفة دائمة. ويمكن إقامة هذه البنية على أساس الموارد المتاحة لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

٣- وفي الوقت الحاضر، لا يوجد أيُّ نظام رصد وطني يغطي جميع مناطق الفضاء القريب من الأرض تغطية شاملة، مما يضيف ثقلاً إلى الدعوة إلى التطوير الكامل لمفهوم التكامل المتبادل للقدرات في المركز. وتنتقل مبادرة إنشاء المركز من الرغبة في صون مصالح المجتمع الدولي في الحصول على ما قد يلزم من معلومات لتحليل الأحداث وتفسيرها، مع مراعاة شتى العوامل التي تؤثر على طائفة واسعة من الظروف المتغيرة للبيئة الفضائية. وتنفيذ هذا المشروع، بما يتصف به بالفعل من الناحية التقنية من عقلانية وقدرات وظيفية، لا يمثل فحسب طفرة جديدة في مجال تأمين سلامة العمليات الفضائية، بل سيهيئ أيضاً طائفة من الحوافز التي ستشجع إلى حد بعيد التوجهات التوحيّدية الإيجابية الساعية إلى التحاور حول تدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء. ومن الواضح أنّ العلاقة الجدلية بين هذه المسائل آخذة في التطور. ومن خلال التعويل في العمل على منطق الشراكة، يمكن أن تكتسب الدول خبرات فريدة، من حيث القيمة والجوهر، تسهم في تنشيط صنع السياسات على المستوى الدولي وتوسع بصورة مباشرة من آفاق السعي للمحافظة على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولما كان من المتوخى أن ينتسب المركز المقترح إلى الأمم المتحدة انتساباً مباشراً، فينبغي للدول والمنظمات الدولية، من خلال دورها في تقديم المعلومات وتلقيها، أن تبدي قدراً رفيعاً من التحلي بروح المسؤولية في المحافظة على النظام الذي سيوضعُ بأسلوب جماعي، مع تنظيم أنشطة المركز وفقاً للمبادئ والمعايير والقيم المحددة في معاهدة الفضاء

الخارجي لعام ١٩٦٧. ومن شأن ذلك أن يكفل تقديم المعلومات، بما في ذلك المعلومات الحصرية، بأسلوب نوعي جديد في سياق سياسة مفتوحة ومنصفة يمكن التنبؤ بها.

٤- وبالنظر إلى علاقة مجموعة المبادئ التوجيهية الجاري إعدادها بالأمان والأمن، فينبغي تزويد تلك المبادئ ببنية منطقية أفضل باستحداث مواد معيارية إضافية تعالج عددا من الجوانب الفرعية للموضوع الأساسي التي لا يمكن إغفالها. فمن الضروري بخاصة أن ترتبط المبادئ التوجيهية في المستقبل ارتباطا وثيقا بمسألة أمن القطاعات الأرضية للبنى التحتية الفضائية القائمة لدى الدول والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على أمان العمليات الفضائية. وينبغي أيضاً أن تدعو المبادئ التوجيهية في المستقبل إلى وجود تفاعل منظم تنظيماً منطقياً في مجال أمن المعلومات (السيبراني) على الصعيد الدولي. ووضع قواعد تنظيمية في هذين المجالين المحددين من شأنه أن يوفر أساساً لرؤية إيجابية لحل المسائل البالغة الأهمية ولإرساء ثقافة جديدة للشراكة في مراعاة المصالح الأمنية تقوم على المزاوجة بين تلك المصالح والاعتبارات الأخلاقية. وشكل المبادئ التوجيهية المقبلة لا يقتضى ضمنا وضع لوائح قانونية حصرية بشأن هذه المسائل، وإنما يُقترح وضع نموذج وسط لقواعد سلوك بناءً تتهجها الدول الأعضاء وسائر الجهات المشاركة في أنشطة الفضاء الخارجي، بما يتيح تلبية الاحتياجات الملحة والاستفادة من الدروس المستخلصة في هذا الشأن بصورة أشد فعالية، مع تعريف الجمهور العام بها وإتاحة المجال له للتعبير عن رأيه في سياق نُهج سياساتية حديثة. ومن المهم أيضاً التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ حول النهج السياسية والقانونية لتنفيذ عمليات الإزالة الفعلية للحطام الفضائي و/أو المركبات الفضائية العاملة أو غير العاملة بحيث يستند تنظيم أيِّ ممارسات لتنظيف الفضاء الخارجي في المستقبل إلى أسس قانونية منذ البداية. والعناية بجميع هذه المسائل الهامة والملحة من شأنها تعميق وتوسيع مفهوم استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد والممارسات المتعلقة به. ورغم أنّ هذا المشروع يزيد من تعقيد مهمة تحقيق الاتساق بين مواقف الدول، فهو مشروع سليم وله ما يسوغه لأنه يأخذ في الاعتبار التحديات الموضوعية الراهنة.

٥- وبالإضافة إلى الاقتراحات التي تتضمنها ورقة العمل المذكورة أعلاه المقدمة من الاتحاد الروسي، يرد فيما يلي مشروع مبادئ توجيهية يمكن اعتمادها في هذا الشأن من أجل عرضه على اللجنة الفرعية العلمية والتقنية (وضعت الصيغة الأصلية لهذه المبادئ التوجيهية باللغتين الانكليزية والروسية):

بناء نظام دولي لتبادل المعلومات والبيانات

ينبغي تشجيع الدول والمنظمات الدولية على وضع وتطبيق إجراءات محددة بصورة مناسبة وموثوق بها لتبادل المعلومات من أجل تدعيم مصالحها المشتركة والفردية إزاء الأوضاع الخطيرة المستجدة والمتوقعة والمحتملة في الفضاء القريب من الأرض التي قد تؤثر على أمن وأمان عمليات الفضاء الخارجي. وتوخياً لإنفاذ هذه الإجراءات على الوجه الصحيح، تعين الدول والمنظمات الدولية بصورة رسمية كياناً مناسباً ذا قدرة عملية على المشاركة في تبادل المعلومات، ومعالجة التقارير والنتائج الواردة بشأن الأحداث، والعمل كجهة اتصال فيما يتعلق باعتماد التدابير الاحترازية والتصدي للأزمات، وتعلن بيانات الاتصال الخاصة بهذا الكيان، وذلك لغرض دعم آليات الإنذار بالأزمات وإدارتها.

وينبغي تشجيع الدول والمنظمات الدولية على وضع آلية دولية متفق عليها لتبادل البيانات الفعلية عن جميع الأجسام العاملة وغير العاملة في الفضاء القريب من الأرض (بالنظر لاحتمالات نشوء أوضاع خطيرة في البيئة الفضائية) وتنفيذها واستخدامها، على أن تكون مفتوحة لمشاركة جميع الأطراف المهتمة ومصممة على نحو يساعد، من جميع الجوانب العملية، على توفير معلومات موثوقة ودقيقة ووافية بدرجة كافية (بما يشمل المعلومات التي تقطع الأطراف التي تنقلها بأنها تتصف بتلك السمات) في وقت مناسب (بالنظر لضرورة اتخاذ إجراءات استباقية وقائية) بشأن لحظات أو فترات زمنية محددة مع تعزيزها بمعلومات عن الفترة الزمنية لانطباق البيانات المنقولة. [يُنشأ مركزٌ موحدٌ للمعلومات عن رصد الفضاء القريب من الأرض ويُشغَلُ برعاية من الأمم المتحدة ليكون محورا أساسيا لنظام دولي لتوزيع المعلومات ومنصة معلومات للتعاون المتعدد الأطراف على تبادل ونشر معلومات متعددة المصادر بشأن الأجسام والأحداث الفضائية القريبة من الأرض. وتوضَعُ من خلال لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، الترتيباتُ التنظيمية للمركز وتحدّدُ مهامه ومسؤولياته القانونية لكي تقرّها الجمعية العامة للأمم المتحدة].

المعايير الواجب مراعاتها في عمليات الإزالة الفعلية للأجسام المدارية

ينبغي لأيّ دولة أو منظمة دولية تنظر في تنفيذ عمليات للإزالة الفعلية للحطام الفضائي والأجسام الفضائية العاملة و/أو غير العاملة أو تشريع في عمليات

من هذا القبيل أو تشارك فيها، أن تقوم، خلال مرحلة البت في جدوى تلك العمليات وأمانها، وكذلك على امتداد مراحل الإعداد والتنفيذ لتلك العمليات، بإجراء استعراض واف لمجموعة مترابطة من الاشتراطات والتدابير الصارمة المتوخى منها كفالة استبانة المخاطر وتحليلها وتقييمها ومنع وقوعها ثم تنفيذها على نحو فعال مع استخدام الوسائل والأساليب المناسبة التي من شأنها جعل تلك العمليات مأمونة ومتسقة تماما مع مبادئ القانون الدولي ومعايره. وعند البت في أساليب تخفيف المخاطر واختيار الوسائل والتقنيات اللازمة لتنفيذ عمليات الإزالة الفعلية، ينبغي الحرص التام على تجنب كل ما من شأنه، إما بسبب القيام بفعل ما أو ترك فعل ما، أن يعرض للخطر النظم أو المجموعات أو الوسائط الإدارية التي تملكها أو تشغلها دولة أخرى أو منظمات دولية أو كيانات أجنبية أخرى و/أو يهددها بالخطر و/أو يعرضها للضيق، بما في ذلك إساءة تشغيلها، أو تعريضها للتدهور أو الإضرار بسلامتها، جزئيا أو كليا، على نحو يمس بحقوق ومصالح تلك الدول أو المنظمات الدولية أو الكيانات الأجنبية أو يجد منها. وينبغي أن يكون من المفهوم بوجه عام أن أي عملية إزالة فعلية ينبغي أن تراعي ما يلي:

- تلافي إحداث أي تأثيرات تكنولوجية قسرية على الموجودات الفضائية المذكورة أعلاه بدون موافقة موثقة بصورة صحيحة وإذن صريح من الدولة المعنية (بما في ذلك دولة التسجيل) و/أو المنظمة الدولية المعنية و/أو الكيان المعني؛
- عدم التسبب في أي أعمال تمس بالولاية القضائية على الموجودات الأجنبية المذكورة و/أو المهام الرقابية المتعلقة بها.

احترام أمن البنى التحتية الأرضية والإعلامية المتعلقة بالفضاء التابعة لجهات أجنبية

ملحوظة: استكملت الصيغة المقدمة من الاتحاد الروسي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، التي تولى الفقرة الأولى، بالفقرة الثانية المتعلقة بأمن المعلومات (السيبراني) على الصعيد الدولي لصياغة مشروع مبدأ توجيهي واحد.

ينبغي تشجيع الدول والمنظمات الدولية على النظر في مفهوم استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد والممارسات الكفيلة بتحقيق تلك الاستدامة على أنهما جزء لا يتجزأ من مجموع المسائل المتعلقة بضمان أمان وأمن البنية التحتية

الأرضية التي تتيح تشغيل النظم والمجموعات والوسائل المدارية واستقبال البيانات منها ومعالجتها على نحو سليم. وحرصا على تنفيذ الأنشطة الفضائية على نحو مسؤول وسلمي، ينبغي للدول والمنظمات الدولية أن تتخذ، في إطار الدعم المؤسسي العام لمفهوم استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد والممارسات الكفيلة بتحقيق تلك الاستدامة، قرارات مدروسة ومعتمدة بصورة رسمية فعلية على مستوى السياسات والمبادئ تحول دون اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفسد عمل البنى التحتية الأرضية التابعة للدول الأجنبية و/أو الخاضعة لسيطرتها أو يؤثر سلبا على قدرتها على تقديم الخدمات.

ويقتضي هذا النهج الشامل أن تقبل جميع الدول والمنظمات الدولية تحمل مسؤولياتها بشأن وضع وانتهاج سياسة لأمن المعلومات، في إطار مبادئها واستراتيجياتها الخاصة بأمن المعلومات (السيبراني) ومن خلال المساعي النشطة المبذولة على المستوى الدولي، على أن تلي هذه السياسة بصورة مناسبة الحاجة إلى التعاون الدولي الفعال وتحديد طرائقه فيما يتعلق بمنع ضروب إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات و/أو أي أنشطة أخرى تتعارض مع مهمة الحد من مواطن الضعف والحيلولة دون تعطيل البنى التحتية الإعلامية الوطنية والأجنبية والدولية ذات الأهمية الكبيرة، والتي قد تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بضمان أمان وأمن تشغيل النظم والمجموعات والوسائل المدارية الخاضعة للولاية القانونية الوطنية أو الأجنبية، وتحديد تلك الضروب أو الأنشطة والتحري عنها وردعها. وبالتالي، ينبغي للدول والمنظمات الدولية أن تشرع، عند الاقتضاء و/أو بناء على الطلب، في التواصل والتفاعل العملي فيما بينها للتصدي بصورة آنية لما يستجد أو يحتمل وقوعه من مخاطر وأحداث في القطاع قيد النظر.